

## كتاب جديد : تاريخ موجز للمواطنة \*

قراءة : رضوان السيد \*\*

شاعت في العقود الأخيرة عبارات المواطنة والمواطن وهي تعابير ومصطلحات تعود لأواخر القرن الثامن عشر، لكنها خضعت لتطورات بالغة واستخدمت بحماسة كبيرة وعلى نحو كثيف، وظلت ذات حمولة دلالية كبيرة، لها معنى قانوني وحقوقى، فالمواطن (شخص خاضع للقانون). وبهذه الصفة يتمتع بالحقوق المدنية والسياسية والحريات الفردية. على أن هذا التأمل للمسألة هو نتاج تطور طويل، أفضى إلى المجتمعات الحديثة التي تقول بالديمقراطية، جاعلة من الحقوق المرتبطة بها حقوقاً طبيعية. وصحيح كما يقول ديريك هيتير - أن الأمر بدأ في المدينة اليونانية، لكن ويا للعجب ليس في أثينا المشهورة، بل في إسبارطة دولة الأرستقراطية العسكرية، في تلك المدينة / الدولة ظهر مبدأ المساواة بين فئات النخبة، ولها عدة مواصفات امتلاك جزء من أرض المشاع، والاعتماد على عمل العبيد، والتفرغ في نظام صارم للتربية والتدريب العسكري، وتناول الطعام على موائد مشتركة، والالتزام بالفضائل الأخلاقية المدنية، والمشاركة في حكومة الدولة، والتي كانت أولوياتها تنحصر في الاستعداد للحرب غزواً ودفاعاً، وهذه السمات هي التي استلهمها أفلاطون في جمهوريته، والتي ركز فيها مع إقرار نظام العبودية على فضائل الانضباط الضرورية للوئام الاجتماعي الداخلي.

وجاء أرسطو فوسع المنظور مازجاً بين نموذج إسبارطة ونموذج أثينا، نموذج المواطنين الأحرار. وظل التعليم في بؤرة اهتماماته؛ لأن النظام يعمل بشكل أفضل إذا كان المواطنون الأحرار صالحين، والمواطنون الصالحون عند أرسطو هم أولئك الذين يتمتعون بالحرية، ويقولون بالمساواة بين الأحرار والمشاركة فيما بينهم. وتطورت التجربة لدى الرومان الذين أنشأوا إمبراطورية كبرى أكدت على التساوي أمام القانون، ووسّعت مبدأ المواطنة بتحرير العبيد عبر تطورات دموية كبيرة، وهكذا صار (المواطن) الروماني تحت حماية القانون الشامل والجامع الذي له ركيزتان: دفع الضرائب، والخدمة العسكرية. وبذلك صارت المساواة أعمّ، بمعنى أن هناك أخلاقيات الواجب، والتي تستلزم أو تقتضي حق الحرية. وقد تلاهمت مع هذه الروحية العامة المدرسة الرواقية التي أنشأها زينون الإيلي، وتفلسف في ظلها ماركوس أوريلوس. وقد انصبَّ عمل هذين الرجلين على دراسة (الحريات المدنية) المنطلقة من أخلاق الواجب والحرية والقانون، باعتبار ذلك كله جزءاً من القانون الطبيعي، أو طبيعة إنسانية الإنسان. والمعروف أن الجزء الغربي من الدولة الرومانية انهار في القرن الخامس الميلادي تحت وطأة هجمات البرابرة؛ لكن في القرون التالية اعتنق الغرب بالتدريج الديانة المسيحية. وفي القرن الثالث عشر ميّز اللاهوتي الكاثوليكي الكبير توما الأكويني بين الشأنين الديني والدينيوي، فالحياة كلها تعبير

عن مقاصد الله، لكن الكنيسة لا- تشرع أو لا تستقل بالاشتراع في الشؤون الدنيوية؛ بل هناك القانون الطبيعي الذي يجعل الناس متساوين في الأصل، وفي المشاركة في إدارة شؤون حياتهم؛ بحيث يمكن القول: إن (المواطنة) تملك قوة في حد ذاتها، ورغم الصراعات بين الملوك والإقطاعيين والإكليروس؛ فإن فكرة الحقوق المدنية ما انتهت ولا اختفت، كما يبدو من أعمال كارل بروني وميكيا يليلي، اللذين استلهما مثل العالم القديم عصر النهضة.

وواجهت فكرة المواطنة في القرن السادس عشر تحديين: تحدي التحرر من سيطرة الإكليروس، وتحدي ظهور الدولة / الأمة. وضع المفكرون والبورجوازيون الصاعدون الكنيسة وراء ظهورهم؛ لكن السيطرة الملكية حاولت الحل محل سيطرة الإكليروس (لويس الرابع عشر: الدولة هي أنا) قال بودان: (لا- يمكن للأتباع أن يكونوا مواطنين، سواء أكانوا أتباعاً عند الملك أو عند الكنيسة. ففي الدول الشاملة كان هناك حديث مستمر عن واجبات المواطن، دونما حديث عن حقوقه. واستناداً إلى بودان ورفاقه وإلى التطورات في بريطانيا من القرن الرابع عشر، جرى في إنجلترا في القرن السابع عشر اتخاذ تدابير لترسيخ بعض الحقوق للمواطنين، واستمرت هذه التأكيدات قانونياً في القرن الثامن عشر، متجاوزة بريطانيا إلى الدول الأوروبية الأخرى.

عام (1690م) أصدر المفكر الإنجليزي جون لوك كتابه: الحكومة المدنية والذي أكد فيه أن لكل إنسان الحق بأن يحافظ على حياته وحرية وممتلكاته. وتبلور هذا الحق في إعلان الاستقلال الأمريكي (1776م) وفي الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن مع قيام الثورة الفرنسية عام (1789م). وكان الفلاسفة الفرنسيون من أمثال ديدرو ورسو ومونتسكيو وفولتير قد مهدوا لذلك في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وفي تسعينات القرن الثامن عشر، أزال الثوريون الفرنسيون كل تمييز بين المواطنين بالنص على أن (الشعب هو صاحب السيادة، وهو يتكون من مجموع المواطنين الفرنسيين) وفي هذه الحقبة بالذات بدأ الربط بين المواطنة والقومية، إذ صارت الفضيلة المدنية الرئيسية هي حب الوطن، وبخاصة في بلدان مثل بريطانيا وفرنسا.

وما توقفت التطورات المتلاحقة المحيطة بالمواطنة تحديداً ومجالات وأبعاداً. فبعد الربط بين المواطنة والقومية (أي الانتماء إلى شعب معين ودولة معينة) أدخل جون ستيوارت من عنصر اللغة على مبدأ المواطنة والجنسية من خلال قناة اللسان المشترك، وجاءت التجربة الأمريكية في قارة الهجرات المتتابعة لتعطي أبعاداً جديدة لمفهوم الأمة تقوم على التعددية والانصهار من خلال الدولة واللسان، في حين صعدت مسألة الإثنية ودخلت على الشعب والقومية واللسان في وسط أوروبا؛ وصار لابد من إضافة هذا الاعتبار في ارتباط القومية بالمواطنة. وهكذا جاء في المادة الثانية من الدستور الألماني عام (1935م): (لا يمكن أن يكون مواطن الرايخ إلا ذلك الحامل للدم الألماني أو المتفرع من الأصل ذاته)؛ بيد أن فكرة الدم والعرق تحطمت في عالم ما بعد الحرب الثانية دون أن تختفي تماماً. إذ قامت الدول الفدرالية واللامركزية وداثيرها من مثل ما حصل في سويسرا وبلجيكا

وبعض دول الاتحاد الأوروبي الأخرى، وقامت الدولة الكندية الفدرالية ذات الشعوب المتعددة والفضفاضة؛ والتي قيل فيها: إنها ستكون الدولة الديمقراطية الرائدة في زمن ما بعد الحداثة.

وينهي ديريك هيتز كتابه الثريّ هذا بالحديث في فقرّة عن فكرة (المواطنة العالمية) التي بشر بها الرواقيون القدامى والجدد، وتبناها كل من جون لوك وكانط ومفكرون معاصرون، قالوا بها درءاً للحرب، ونشداً للسلام وحفاظاً على بيئات العالم.

\*\*\*\*\*

(\* دريك هيتز: تاريخ موجز للمواطنة، ترجمة آصف ناصر ومكرم خليل، دار الساقى، بيروت 2008م.

(\*\* مفكر وأكاديمي من لبنان، ومستشار تحرير مجلة التسامح.